أمين دراوشة (*)

إسرائيل والاتحاد الأوروبي- علاقات وثيقة لكن محدودة الضمان

الكتاب: «إسرائيل والاتحاد الأوروبي- الشراكة الناعمة»
المؤلف: الدكتور عاطف أبو سيف
إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله ٢٠١١
عدد الصفحات: ٣٤٢ صفحة

(*) يتناول هذا الكتاب بالتحليل علاقة إسرائيل بالاتحاد الأوروبي، وأثر ذلك على تعزيز وتثبيت الدولة الإسرائيلية، وتقويتها عبر توقيع اتفاقيات عديدة للتعاون الاقتصادي والعلمي والأمني والسياسي.

ومن المعروف أن إسرائيل ما كان لها أن توجد لولا الدعم الخارجي الذي قدم لها من بريطانيا وفرنسا في بداية نشوء الدولة، ومن أميركا والاتحاد الأوروبي بعد ذلك. ونسجت إسرائيل خلال العقود الستة الماضية علاقة تكاملية مع أوروبا بدأت قبل نشوء الدولة واستمرت لغاية الآن.

واستمرت قوة العلاقات لأسباب تاريخية وثقافية واستعمارية ثم لأسباب اقتصادية وتبادل مصالح. وتأثرت العلاقات بالقضايا السياسية المتعلقة بالشرق الأوسط وخاصة قضية فلسطين. وتوترت مرات عديدة بسبب السياسات الإسرائيلية العنيفة ضد الفلسطينيين، إلا أنه دائما ما كانت المياه تعود إلى مجاريها.

ويقول الكاتب عن هذه العلاقات بالنسبة لإسرائيل أنها تمثل "محورا مهما في خريطة العلاقات الإسرائيلية الخارجية" (ص١٤).

(*) باحث فلسطيني- رام الله.

إسرائيل والاتحاد الأوروبي
الشراكة الناعمة

د. عاطف أبو سيف

ومن أهم الموضوعات التي يناقشها الكتاب التطور الكبير في العلاقات في مجال البحث العلمي والتطوير، وبالتالي اشتراك إسرائيل في قضايا التصنيع العسكري والأمن.

ومن الملاحظ أن العلاقات بين الجانبين قامت على أساس فصل السياسة عن الموضوعات الأخرى.

وفي نهاية الكتاب، يحلل الكاتب تطور العلاقة ونموها بينهما ويطرح عدة سيناريوهات لما يمكن أن تكون في المستقبل.

محددات العلاقة وتطور العلاقات السياسية

«إن المشكلة هي أن إسرائيل تحتل وتتوسع، وعلى أوروبا أن تغطي نفقات الاحتلال والتوسع. وبعبارة أخرى، كي تزدهر إسرائيل على أوروبا أن تعود إلى عصر الشموع والدراجات» (من الكتاب عن صحيفة «لومانتيه»، ص ١٠٦)

يناقش الكاتب في الفصل الأول محددات العلاقة بين الطرفين، ويركز على الموقع الجغرافي لإسرائيل، والتقدم الاقتصادي الكبير لها مما يجعلها في مصاف الدول المتطورة اقتصاديا. لذلك ارتبطت إسرائيل بعلاقة قوية مع أوروبا قائمة على مناطق تجارة حرة، حيث تتمتع الصادرات الإسرائيلية بمعاملة تفضيلية حتى مع البضائع الأوروبية.

وتناول المؤلف المواقف السياسية للدول الأعضاء الكبرى، وأوضح ما فيها من انحياز لإسرائيل لاعتبارات تاريخية وثقافية وحتى استعمارية. فإن نتائج الحرب العالمية الثانية وحدوث المحرقة، جعلا الدول الأوروبية الكبرى وخاصة ألمانيا تقدم كل الدعم للدولة العبرية الناشئة، فالدعم المالي الذي قدمته ألمانيا لإسرائيل «شكل عصب الاقتصاد الإسرائيلي في تلك الفترة المبكرة» (ص٣٧).

ويرجع الدكتور أبو سيف النهضة الاقتصادية الإسرائيلية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إلى هذا الدعم المالي غير المحدود، هذا بالإضافة للدعم العسكري حيث لم تتوقف قوافل السلاح الألمانية عن الوصول إلى المطارات والموانئ الإسرائيلية.

وتعتبر ألمانيا برأيه الحليف الأول لإسرائيل في أوروبا، وتنظر إسرائيل إليها بصفتها لاعبا أساسيا في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتستطيع أن تراهن على مواقفها الداعمة لها رغم كل شيء، وهذا نابع من «التزام ألمانيا بأمن وسلامة إسرائيل النابع من تقبل المسؤولية التاريخية عن الهولوكوست وتبعاته» (ص٣٨).

ونجحت إسرائيل في إقامة علاقة إستراتيجية مع أميركا والاتحاد الأوروبي وسخرتهما لخدمة مصالحها في المنطقة.

ويتطرق المؤلف إلى العلاقة الاقتصادية المتينة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، ويسهب في الفصل الثاني في الحديث عن عدة اتفاقيات اقتصادية مكنت إسرائيل من الحصول على امتيازات ضخمة لم تعط لأي دولة خارج الاتحاد مثل «اتفاقية خطة العمل ٢٠٠٤-٢٠١١» و«اتفاقية الشراكة الأوروبية

الإسرائيلية للعام ١٩٩٥».

وفي الفصل الثالث، تم تناول العلاقات السياسية بين الطرفين، وعلاقة أوروبا التاريخية بالشرق الأوسط، والدور الأوروبي في نشوء دولة إسرائيل والدعم المالي والعسكري والسياسي اللامحدود لها، في مقابل عدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني وكفاحه ضد الاحتلال، إذ اعتبر الأوروبيون أن مشكلة الشعب الفلسطيني هي مشكلة إنسانية تتعلق بسكان لاجئين ليس إلا.

ويتحدث الكاتب عن التطور الكبير الذي حدث لدول الاتحاد، ويرجع ذلك لجملة أسباب أهمها تأثير الصراع العربي-الإسرائيلي على أوروبا أمنيا ومصالحها الاقتصادية في المنطقة والدبلوماسية الفلسطينية النشطة التي استطاعت إحداث خرق في المواقف الأوروبية عبر عقود من العمل الدؤوب.

وتتبع الكاتب المواقف الأوروبية منذ نشوء الدولة الإسرائيلية، وبداية تغير المواقف السياسية منذ إعلان ديغول وقف تصدير السلاح لإسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧، مرورا بإعلان بروكسل العام ١٩٧٣ وإعلان البندقية العام ١٩٨٠ وإعلان برلين العام ١٩٩٩.

هذا التغير في مواقف الاتحاد الأوروبي، أغضب إسرائيل، وخاصة موقف الاتحاد الداعم لفكرة إقامة دولة فلسطينية بغض النظر عن الاختلاف مع الفلسطينيين في تفاصيل هذه الدولة، الاختلاف الذي قد يزول لتجد إسرائيل نفسها في مواجهة العالم عندما تخسر الدعم السياسي الأوروبي بشكل كامل. فالاتحاد يرزح تحت ضغوط من قبل الرأي العام والمؤسسات الحقوقية فيه بالإضافة إلى مصالحه الإستراتيجية مع الوطن العربي.

ويصل الكاتب إلى القول إنه في لحظة معينة، فإن الاتحاد سيقول لإسرائيل «إن ثمة عالما تضبطه قواعد ونظم عليها أن تحترمها» (ص١٣٣).

وفي إسرائيل هناك قلق وذعر من الوصول إلى هذه اللحظة، وما الشكوى الإسرائيلية المستمرة مما تسميه نزع الشرعية عنها إلا عنوان لهذا القلق.

ينتقل المؤلف في الفصل الرابع للحديث عن المبادرات المتعددة للاتحاد وعلاقة إسرائيل بتلك المبادرات. فالمبادرات الإقليمية للاتحاد، كانت تهدف إلى خلق «تكتل إقليمي يرتبط بأوروبا ويسود علاقته معها الاستقرار والأمن المتبادل» (ص١٥٤).

ومع انطلاق عملية السلام، بعقد مؤتمر مدريد في أيلول ١٩٩١، تهيأت الظروف ليطلق الاتحاد أهم مبادراته الإقليمية وهي «الشراكة الأورومتوسطية (برشلونة) ١٩٩٥»، والتي هدفت إلى الوصول إلى حوار سياسي يوصل إلى وجود منطقة مشتركة من السلام والاستقرار لتحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية وسيادة القانون وأيضا الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لإقامة منطقة حرة بين دول المنطقة، وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات.

ومهدت المبادرة لإطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط العام ٢٠٠٧ من قبل الرئيس الفرنسي ساركوزي، والذي سعى إلى «الدمج بين العلاقات الثنائية وبين المسارات المتعددة ونجح في تقديم رزمة من المشاريع المتعددة التي حاول الابتعاد بها عن الأزمات السياسية» (ص١٥٠).

ويلاحظ الكاتب أن هذه المبادرات سعت إلى دمج إسرائيل في النظم الأورومتوسطية التي عملت السياسة الأوروبية على تطويرها، وأنها عبّدت الطريق أمام إسرائيل للجلوس على طاولة واحدة مع أعدائها العرب.

ويرى الدكتور أبو سيف أن إسرائيل «نجحت في أن تكون فاعلا مركزيا في مبادرات الاتحاد تجاه الشرق الأوسط، وهي استطاعت أن تدمج بين المسارات المختلفة لعلاقتها مع الاتحاد بحيث تكامل المسار التعددي مع المسار الثنائي، مما حقق المزيد من المكاسب لإسرائيل» (ص١٦٥).

الشراكة في المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية

«يصعب الحديث عن بناء القدرات النووية الإسرائيلية دون ذكر الدور المحوري والأساسي لفرنسا

في تمكين إسرائيل من امتلاك السلاح النووي وبناء مفاعلها الخاص في ديمونا» (من الكتاب، ص١٧٨)

في الفصلين الخامس والسادس، تمت مناقشة التعاون العسكري والأمني والشرطي والاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وتحدث الكاتب عن التعاون في مجال التصنيع العسكري، وأهم شركاء إسرائيل من دول الاتحاد.

ويحلل الكاتب طبيعة التعاون في مجال التسلح والتصنيع وتعارضه مع القوانين الأوروبية، وصمت الاتحاد على ذلك.

وهذا حصل أيضا في التعاون الاقتصادي، إذ استفادت إسرائيل من مختلف الجوانب من التعاون، فقد استطاعت أن تجبر أوروبا على الفصل بين المواقف السياسية والسياسات الاقتصادية «حيث لم يتم بأي شكل ربط التطور الاقتصادي بتطور الموقف السياسي أو اقترابه من الطرفين» (ص٢٥٥).

ففي ذروة انتفاضة الأقصى، وزيادة تدخل الاتحاد السياسي في المنطقة، وتعيين ممثل السياسة الخارجية الأوروبية في الرباعية الدولية، لم يتوقف التعاون العلمي، بل إنه ازداد قوة حيث استمر الاتحاد في فتح مختبراته ومرافقه العلمية أمام إسرائيل.

كما أنه وفي مخالفة واضحة لقوانينه، تغاضى عن الغش الإسرائيلي، فيما يتعلق بمنتجات المستوطنات التي استطاعت إسرائيل تسويقها بمعاملات تفضيلية من قبل الاتحاد، بتزويرها منطقة المنشأ.

ومع مرور الوقت، أصبح الاتحاد أكثر حساسية للمطالب الفلسطينية بضرورة وقف المعاملة التفضيلية لمنتوجات المستوطنات باعتبارها منتجات إسرائيلية، وعمل على فرض قيود عليها مما «ساهم في جعلها أكثر كلفة على المستورد وخفض من قيمة الصادرات الإسرائيلية لأوروبا» (ص٢٥٧).

التعاون العلمي

«يكاد لا يوجد مشروع تكاملي أوروبي في مجال البحث وتطوير الصناعات والاختراعات إلا وتكون إسرائيل عضوا فيه أو ترتبط معه باتفاقيات خاصة» (من الكتاب، ص ٢٧٨)

في الفصل السابع تم تناول التعاون العلمي بين الاتحاد وإسرائيل بشكل مفصل، وتناول الكاتب الاهتمام الإسرائيلي الكبير بالبحث والتطوير، حيث تنفق عليه من ناتجها القومي أكثر من أي دولة في العالم.

ويرجع المؤلف التعاون الرسمي بين الاتحاد وإسرائيل إلى العام ١٩٧٧ مع توقيع بروتوكول تبادل العلماء. واستمر التعاون في التقدم، حتى أصبحت إسرائيل مشاركة في أغلب مشاريع البحث والتطوير في الاتحاد الأوروبي، وتساهم بشكل نشط وفاعل في منطقة البحث الأوروبي «وتندمج بشكل كامل في كل خطط الاتحاد العلمية، وهذا ما يجعل الاتحاد أكبر ممول غير إسرائيلي للعلوم والبحث في إسرائيل» (ص٢٧٨).

كما أن الاتحاد الأوروبي فتح معامل البحث والمختبرات والجامعات الأوروبية أمام إسرائيل، وساهم بمبالغ كبيرة جدا في تمويل المؤسسات البحثية الإسرائيلية.

ووفر التبادل العلمي حاضنة كبيرة للمشاريع العلمية الإسرائيلية وفتح الطريق أمامها لاستغلال الفرص والمنافع. ولا تقف عملية دمجها في مؤسسات البحث الأوروبية عند حدّ مشاركتها في المشاريع البحثية المشتركة ومشاركتها الفاعلة في المراكز والهيئات المختلفة للاتحاد «بل تتعدى ذلك وتشمل دمج العلماء الإسرائيليين في متن صناعة البحث في أوروبا» (ص٣٠٩).

وهذا يعني أن المفوضية الأوروبية تستأجر خدمات العلماء الإسرائيليين في الإشراف على جزء من نشاطاتها العلمية، ورئاسة بعض اللجان التي تشرف على تقويم البرامج، ما يشكل دفعة قوية لصناعة البحث والتطوير في إسرائيل.

ولا ينسى المؤلف التذكير بقيام نشطاء في المجتمع المدني والحقوقي في أوروبا بنقد هذه العلاقة الحميمة والاعتراض عليها، كونها تساهم في تطوير قدرات إسرائيل العلمية، والتي تستفيد منها في إدامة احتلالها.

نظرة مستقبلية إلى العلاقات بين الطرفين

في الفصل الثامن والأخير يتناول الكاتب بالدرس والتحليل العلاقة المستقبلية، ويرى أنها ستستمر بالتقدم والتطور والازدهار، وأن غاية إسرائيل من هذه العلاقة «هي الحصول على أكبر قدر من الامتيازات دون أن يتطلب هذا تنازلات منها سواء سياسية أو على صعيد التشريعات وهوية الدولة» (ص٣٢٣).

وقد عملت إسرائيل في السنوات الأخيرة على تكوين لوبي صهيوني نشط وفاعل في بروكسل للضغط على مخرجات السياسة الأوروبية، ويشمل اللوبي مكاتب للجنة اليهودية – الأميركية، والكونغرس اليهودي- الأوروبي، ومنظمة «أبناء العهد»، وأيضا ظهور تحالف في البرلمان الأوروبي العام ٢٠٠٦ باسم «أصدقاء إسرائيل الأوروبيين»، «ولا تتردد هذه الجماعات خاصة اللجنة اليهودية الأميركية في إطلاق صفة «معاد للسامية «على أي منتقد لإسرائيل» (ص٣٤١).

إلا أن الكاتب يرى أن تطور العلاقة وازدهارها متصلان بتقدم عملية السلام وأن التوجه الأوروبي الداعم لإقامة دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ والضغط الأوروبي من أجل تحقيق ذلك سيحدث شرخا في العلاقة، ويطالب الكاتب الفلسطينيين بالعمل على كبح هذه العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل عبر «تفعيل أدوات الضغط المختلفة للحد من تسارع هذه العلاقة المجحفة بحقهم» (ص٣٤١)، والعمل على كشف انتهاك حقوقهم السياسية والاقتصادية والأمنية، ويطالب بمواقف عربية مشتركة للضغط على الأوروبيين لربط الامتيازات التي تتمتع بها إسرائيل بالتزامها بالقانون الدولي. وكذا العمل على تفعيل الدبلوماسية العامة من أجل فضح جرائم إسرائيل وتواطؤ الاتحاد معها عبر علاقته المميزة معها.

أخيرًا، يعتبر الكتاب مهماً ومفيداً جداً للذين يهتمون بمعرفة تاريخ العلاقة من مختلف أوجهها بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي ودوله، والدعم الكبير الذي قدمه الاتحاد لإسرائيل منذ نشوئها ولغاية الآن. كما أنه يلقي الضوء على الكثير من الحوادث التي غيرت ولو قليلا من المواقف السياسية الأوروبية لتقترب من المطالب الفلسطينية المشروعة.

صدر عن " مدار " .....

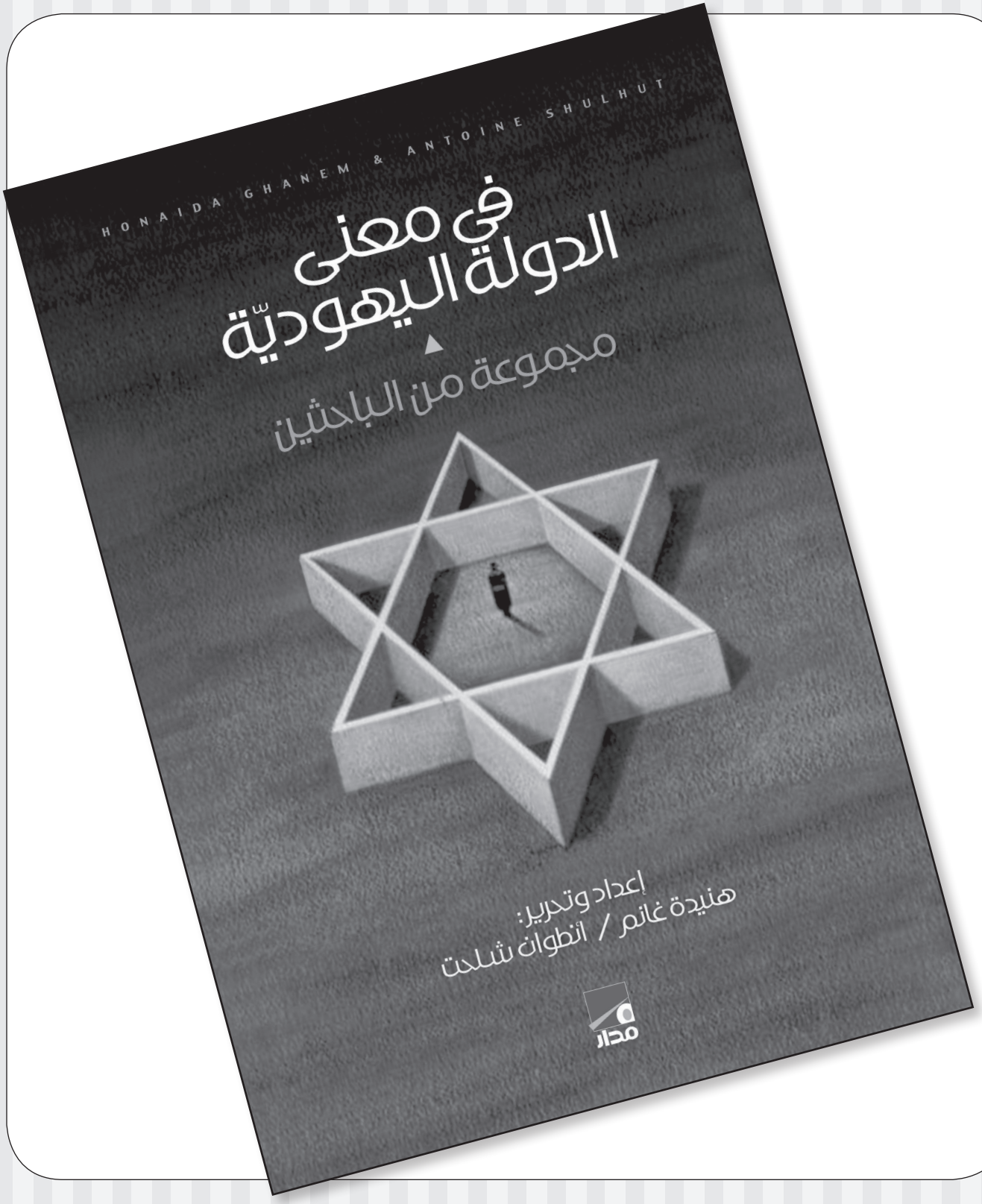
HONAIDA GHANEM & ANTOINE SHULHUT
في معنى
الدولة اليهوديّة
مجموعة من الباحثين
إعداد وتحرير:
هنيدة غانم / أنطوان شلحت
مدار

تحسين يقين (*)

إسرائيل والقوى الصاعدة: خلفيات علاقة مركبة

الكتاب: "سياسة إسرائيل الخارجية تجاه تركيا والهند والصين وروسيا"
المؤلفان: الدكتور أيمن يوسف ومهند مصطفى
إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله ٢٠١١

"سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة تركيا، الهند، الصين، وروسيا" الصادر عن مركز مدار، العام الفائت، يعتبر أربعة كتب في كتاب، حيث يتضمن استعراضا للتاريخ السياسي الحديث والمعاصر لكل دولة (قوة) من القوى الأربع الصاعدة، من جهة، ثم يتضمن من جهة أخرى استعراضا بحثيا - إستراتيجيا يستقصي ويرصد بدقة وتكثيف وتوثيق علاقة هذه الدولة - القوة مع دولة إسرائيل، وتطور هذه العلاقة وصولاً إلى الحالة اللحظية، ومع استشراف مستقبل تلك العلاقة.

ويقدم الكتاب رؤية كاملة تحيط فعلاً بشكل شمولي بعلاقة إسرائيل الخارجية مع الدول الأربع، رؤية تستطيع أن تربط الاختراقات الإسرائيلية ونجاحها في استشراف المستقبل، وبناء علاقات مع ثلاث منها (تركيا، الهند، الصين) وهي في طور الصعود، خصوصاً ما بعد الحرب الباردة.

هذا الكتاب يضيف جديدًا للمكتبة العربية، من حيث منهجيته المتكاملة، وموضوعيته، كما يعدّ كتاباً جاداً في الانطلاق من تأطيرات نظرية مدركة للحراك الفكري - الاقتصادي - السياسي

(*) كاتب فلسطيني- رام الله.